

Challenges and Difficulties facing Islamic Financial Inclusion in Women's Economic Empowerment in Yemen: Qualitative Approach

Lina Mohammed Abdo Alaghbari*

International Islamic University,
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance,
Malaysia.

Email: lina.alaghbari@live.iium.edu.my

*Corresponding Author

Anwar Hasan Abdullah Othman

International Islamic University,
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance,
Malaysia.

Email: anwarhasan@iium.edu.my

Azman Bin Mohd. Noor

International Islamic University,
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance,
Malaysia.

Email: azmann@iium.edu.my

Received July, 2021; Accepted September, 2021

Abstract: The study aimed to explore the challenges and difficulties faced by Islamic financial inclusion through Islamic financial institutions (banks, microfinance, insurance) in women's economic empowerment in Yemen. This will lead to enhance women's place in economic development when finding appropriate solutions to these challenges. This study applied the qualitative approach by conducting in-depth interviews with the experts comprising eighteen respondents in Islamic financial institutions. The result of respondents showed that there are a number of challenges and difficulties associated with the environment that have implications for overall institutional action and directly or indirectly contribute to women's economic empowerment. Where customs and traditions constitute the biggest external challenge facing Islamic financial institutions, as well as women's financial illiteracy, and the unstable political conditions that Yemen is going through. In addition to internal topics associated with the policies of those institutions themselves, they are ultimately subject to the impact of external problems and challenges. Furthermore, the results of the study will help decision-makers to activate the role of compulsory in society and implement effective plans and strategies to empower women economically.

Keywords: Islamic Financial Inclusion, Women, Economic Empowerment, challenges and difficulties, Yemen.

Type: Research paper



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

DOI: 10.51325/ijbeg.v4i3.80

التحديات والصعوبات التي تواجه الشمول المالي الإسلامي في تمكين المرأة اقتصادياً في اليمن: دراسة نوعية
ملخص البحث :

هدفت الدراسة إلى استكشاف التحديات والصعوبات التي تواجه الشمول المالي الإسلامي IFI من خلال المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف، التمويل الأصغر، التأمين) في تمكين المرأة اقتصادياً في اليمن. تساعد الدراسة في تعزيز مكانة المرأة في التنمية الاقتصادية عند إيجاد الحلول المناسبة لتلك التحديات. طبقت الدراسة المنهج النوعي Qualitative Approach وذلك من خلال إجراء مقابلات

متعمقة مع ثمانية عشر مختص في المؤسسات المالية الإسلامية. أظهرت النتائج إلى أن هناك عدد من التحديات والصعوبات المرتبطة بالبيئة والتي تترك آثارها على مجمل العمل المؤسسي، وتسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التمكين الاقتصادي للمرأة. حيث تشكل العادات والتقاليد أكبر تحدٍ خارجي يواجه المؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك الأمية المالية للمرأة، والأوضاع السياسية غير المستقرة التي تمر بها اليمن. بالإضافة إلى مواضيع داخلية مرتبطة بسياسات تلك المؤسسات ذاتها، ولكنها في النهاية تخضع أغلبها إلى تأثير المشكلات والتحديات الخارجية. علاوة على ذلك، ستساعد نتائج الدراسة أصحاب القرار إلى تفعيل دور الإلزامية في المجتمع وتنفيذ خطط واستراتيجيات فعالة لتمكين المرأة اقتصاديًا.

الكلمات الدالة: الشمول المالي الإسلامي، تمكين المرأة اقتصاديًا، التحديات والصعوبات، اليمن.

1. المقدمة

يعد تمكين المرأة اقتصاديًا من أكثر الوسائل فاعلية للنهوض بدور المرأة في المجتمع (UNHLP, 2016) وامر حاسما في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) (United Nations, 2018)، ويعتبر من القضايا المهمة التي تناقش في المحافل العالمية من أجل التنمية، مع اختلاف أدواتها وإستراتيجياتها. يعد الشمول المالي Financial Inclusion احد هذه الاستراتيجيات ومهماً في تقديم الاستشارات والمساعدات الفنية والمالية سواء من المصرف مباشرة أو من خلال المؤسسات المالية الأخرى والسعي في تطوير إمكانيات المرأة الاقتصادية (Isaac, 2014)، وشمول وتعزيز فرص وصولها للخدمات المالية والتمويل (صندوق النقد العربي، 2018). إلا ان المؤسسات المالية تعاني تحديات وصعوبات في شمول المرأة ماليا (مجموعة البنك الدولي، 2018). كانخفاض مستوى وجود فروع لها، وارتفاع تكلفة المعاملات، وتصميم منتجات ملائمة وغيرها (Subramanian, 2014)، وللمخاوف الدينية دوراً في الإبعاد عن النظام المالي (I-FIKR, 2018).

يحقق التمويل الإسلامي قيمة مضافة إلى قضية الشمول المالي من عده طرق أهمها استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر، وبديلاً للأفراد الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية القائمة على الربا لأسباب شرعية أو أخلاقية أو مالية (الشرق الأوسط، 2014). لهذا فإن الشمول المالي الإسلامي Islamic Financial Inclusion الذي عرف بأنه "منهج شمولي تشجيعي دائم لجميع فئات المجتمع؛ لتعزيز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية البعيدة عن الربا واستخدامها بجودة عالية وتكلفة مناسبة، والسعي إلى شمول الفئات المستبعدة من النظام التقليدي؛ لأسباب دينية وغيرها، وتعزيز الوصول إلى خدمات التمويل الاجتماعي الإسلامي Islamic social finance؛ من زكاة، ووقف، وتمويل أصغر، وصكوك، وغيرها، وذلك للإسهام في التنمية الاقتصادية، ومواجهة الأزمات، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للجميع" (الأغبري وعثمان، 2021) سيكون أكثر قدره على تمكين المرأة اقتصاديًا وذلك لبروز المالية الإسلامية على المستوى العالمي من بين الأدوات الفعالة لتحقيق نجاحات في البرامج التنموية للتخفيف من الفقر، وضمان العدالة الاجتماعية (Hassan et al., 2021). وقد يصبح هدفاً وطنياً مهماً في اليمن لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديًا، وذلك لأهمية الصناعة المالية الإسلامية في اليمن مقارنة بالدول الأخرى، حيث تضم صناعة التمويل الإسلامي نسبة كبيرة من القطاع المالي. بالإضافة إلى ذلك تبلغ حصة المصارف الإسلامية من إجمالي أصول المصارف في اليمن 51.5%، وتعد النظم الرقابية والتنظيمية متميزة عن نظم المصارف التقليدية (Demirguc-Kunt, et al., 2013).

يشهد اليمن إقصاء واضحاً للمرأة من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لهذا أدركت اليمن الضرورات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الشمول المالي وأهميته في التنمية الاقتصادية للمرأة (Alshebami & Khandare, 2015)، وانضمت إلى مبادرة المنطقة العربية للشمول المالي FIARI (CGAP, 2017). إلا أن

الوصول إلى النظام المالي الرسمي لم يصل بعد إلى جميع سكان اليمن ولا سيما النساء، 2% فقط من النساء اللواتي تزيد أعمارهن على 15 عاماً لديهن حساب في مؤسسة مالية وأقل من 1% في نفس العمر حصلن على قرض من مؤسسة مالية (The Global Findex Database, 2017). و89% من النساء اليمنيات غير قادرات على الحصول على قرض مصرفي بمفردهن (البنك الدولي، 2014)، وهذا يحد من فرص قيام النساء وبالذات ذوات الدخل المنخفض بأي نشاط تجاري قد يشارك في تنمية الأسرة (Alshebami & Khandare, 2014; 2015). ويحد من مشاركة المرأة في العملية السياسية حيث يعد الوضع الاقتصادي القوي للمرأة شرطاً مهماً لذلك (Muhammad et al., 2019).

مما سبق يظهر جوهر مشكلة الدراسة في ظل عدم قدرة النساء اليمنيات على الوصول واستخدام الخدمات المالية بسهولة ويسر وتخلفن عن الرجال في ذلك، وهذا يؤكد الفارق الكبير بين الذكور والإناث في ملكية الحسابات 11% للذكور و2% للإناث (The Global Findex Database, 2017). لهذا يثار تساؤل في هذه الدراسة عن تلك التحديات والصعوبات التي تحجم الشمول المالي الإسلامي من خلال مؤسساته (مصارف، التمويل الأصغر، التأمين) في تمكين المرأة اقتصادياً في اليمن، وتقوض قدرات تلك المؤسسات في إيصال خدماتها إلى النساء اليمنيات.

2. وضع الشمول المالي الإسلامي في اليمن

ظهرت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية في اليمن منذ بداية تأسيس المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي، حيث كانت السبعينيات من القرن الماضي وبخاصة عام 1975 أول محاولة لإصدار قانون المصارف الإسلامية من مجلس الشعب، لكن المحاولة واجهتها الظروف والمتغيرات التي أعاققت خروج القانون إلى حيز الوجود (البشيري، 2017). استمر الحديث عن تأسيس مصرف إسلامي وظل في ذلك الوقت حتى عام 1996، عندما صدر أول قانون يماني لإنشاء المصارف الإسلامية. في نفس العام، تم إنشاء أول مصرف إسلامي في اليمن هو المصرف الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار، ثم وليه افتتاح مصرف التضامن الإسلامي الدولي، ومصرف سبأ الإسلامي، ثم مصرف اليمن البحرين الشامل في 2002، ويرجع ذلك إلى أسباب سياسية، بما في ذلك التغيير في النظام السياسي، بسبب توحيد اليمن في 22 مايو 1990 نتيجة لدمج الاقتصادات الرأسمالية في شمال اليمن والاشتراكية في جنوب اليمن. ومع ذلك، بسبب السيطرة الكبيرة على السوق المصرفي من المصارف التجارية ولا سيما الحكومة، بدأت المصارف الإسلامية عملها بصعوبة لأنه لا وسائل إعلام توضح دورها ومزاياها، ولكنها تمكنت من تطوير إمكاناتها من حيث حجم أو النشاط أو عدد الفروع حتى إفلاس أول مصرف تجاري يماني المصرف الوطني للتجارة والاستثمار عام 2005، والذي أظهر العديد من الأصوات التي تدعو إلى أسلمة النظام المصرفي وتحويل جميع المصارف العاملة في اليمن، برئاسة البنك المركزي اليمني للنظام المصرفي الإسلامي (حزام، 2009)، وفتحت الأنظار للاهتمام بالمصارف الإسلامية وأهميتها في المجتمع. يعمل حالياً في اليمن 18 مصرفاً، منها أربعة مصارف إسلامية، وثمانية مصارف تقليدية، وأربعة مصارف أجنبية، ومصرفان متخصصان في التمويل الأصغر (البنك المركزي اليمني، 2019).

على الرغم من أن صناعة التمويل الأصغر في اليمن بدأت عام 1997 عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية، إلا أنها واجهت الكثير من العقبات بين برامج تمويل أصغر تفتح وتتهار، ومؤسسات تعمل فرادى أو تندمج بعضها مع بعض، حتى عام 2006، قام مصرف التضامن الإسلامي الدولي - أكبر المصارف الخاصة في اليمن - بإنشاء برنامج خدمة المشاريع الصغيرة والأصغر، ويقدم من خلاله قروضاً لهذه المشاريع ومثلت هذه المبادرة أول

مشاركة للقطاع اليمني المصرفي الخاص في الصناعة المالية للمشاريع الصغيرة والأصغر، وفي أكتوبر 2008 بدأ مصرف الأمل للتمويل الأصغر عملياته، حيث شكل منعطفاً جديداً في أحداث صناعة التمويل الأصغر في اليمن، فكان أول مصرف إسلامي متخصص في الخدمات المالية الصغيرة والأصغر، ويعتبر القانون اليمني رقم 15 لسنة 2009م واحد من أكثر قوانين التمويل متناهي الصغر تطوراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شبكة اليمن للتمويل الأصغر، 2019). وشهد عام 2018 نمواً نسبياً في مؤشرات التمويل الأصغر مقارنة بعامي 2015-2016 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2018).

تعد اليمن من أقدم الدول العربية التي عرفت التأمين حيث يتجاوز 150 عاماً (جمعية البنوك اليمنية، 2020)، إلا أن التأمين الإسلامي لم يتأسس فيها إلا منذ زمن ليس ببعيد، وذلك من خلال الرغبة الصادقة في استثمار الأموال بعيد عن الربا والغرر والجهالة، وإسهاماً في استكمال حلقات الاقتصاد الإسلامي التي بدأت بالمصارف الإسلامية. حيث تعد الشركة اليمنية الإسلامية للتأمين التي تأسست في عام 2001 الشركة الوحيدة في اليمن التي تقدم جميع خدماتها متوافقة مع الشريعة الإسلامية (الإسلامية للتأمين، 2021)، وبعض شركات التأمين التجارية التي تمارس نشاطها من خلال فتح نوافذ إسلامية، مثل كاك للتأمين، والمتحدة للتأمين وغيرهم.

3. الدراسات السابقة

3.1 تمكين المرأة اقتصادياً

التمكين الاقتصادي للمرأة يعكس مدى تقدم المجتمع ونهضته في المجالات المختلفة، لما يعطي المرأة من حق المشاركة بالتنمية بحيث تصبح شريكا للرجل في المسؤوليات والواجبات. كما يمكنها من التمتع بجميع حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية (Alshebami & Khandare, 2015). وتتحقق المكاسب الاقتصادية للمرأة من خلال اندماجها في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل، وإسهامها في المشاريع سواء كان صغيراً أم كبيراً، مما يؤدي إلى توفير مصدر دخل دائماً لها، ولا تعود عالية على المجتمع، وتتجاوز النظرة الدنيوية لها (سلامي وبية، 2013). لذا فإن وصول جميع النساء للفرص والخدمات العامة، بمن فيهن النساء في المناطق الريفية يعزز من التمكين الاقتصادي للمرأة (United Nations, 1995)، الذي له آثار إيجابية في تحسين المستوى المعيشي للأسرة والإسهام في النمو الاقتصادي، فالمرأة تشكل نصف المجتمع، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم ويتطور ونصفه الآخر عاطل أو معطل أو ضعيف. ومن دون مشاركة المرأة في مختلف المستويات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية؛ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة (الخاروف، 2013)

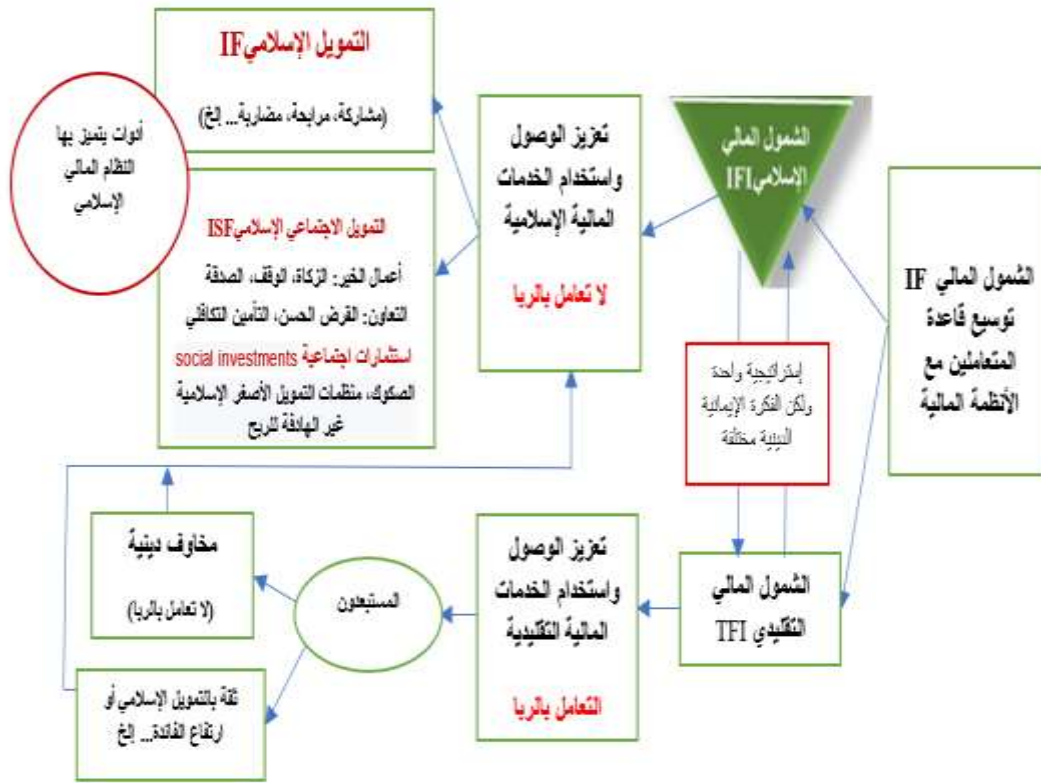
في حين أنه يمكن ملاحظة أن تعريفات تمكين المرأة قد اشتملت منذ البداية على بعد اقتصادي، حيث تبنى البنك الدولي تعريف تمكين المرأة اقتصادياً، وجعل التمكين الاقتصادي متعلق بجعل الأسواق تعمل لصالح المرأة (على مستوى السياسات)، وتمكين المرأة من المنافسة في الأسواق (على مستوى الوكالات). ومن وجهة نظر المدافعين عن النوع الاجتماعي داخل البنك الدولي، فإن هذا التعريف - بتركيزه الواضح على القطاعات الاقتصادية (المحددة كالأراضي والعمالة والمنتجات والأسواق المالية) - كانت له ميزة إعطاء القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي زخماً أكبر على المستوى المؤسسي (Kabeer, 2012).

3.2 الشمول المالي الإسلامي

تأتي الشريعة الإسلامية لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية من خلال وضع معايير إلهية لاقتصاد متوازن (العمر، 2003)، فتحول بذلك تمركز الأموال وسرعة نمائها لدى طبقة اجتماعية والذي يؤدي إلى التفاوت الاجتماعي

(النهان ، 1984). وبما أن الإسلام أكثر شمولاً من خلال عملية التوازن بين الجوانب الروحية والمادية والعقلية والوجدانية، لهذا حرم الربا، فجعل فكره الوصول إلى خدمات مالية ربوية محرمة، حتى قبل تقديمها واستخدامها بجودة عالية، وأوجد الحكمة في تحريم الربا وهو الظلم الذي يقوم على زيادة الأعباء المالية على اقتراض الأموال (الساعاتي، 2012).

وبما أن النظام الإسلامي والنظام الربوي متقابلان لا يلتقيان في تصور، ولا يتفقان في أساس، ولا يتفقان في نتيجة، وكل منهما يقوم على تصوّر للحياة والأهداف والغايات يُناقض الآخر تمام المناقضة، وينتهي إلى ثمره في حياة الناس تختلف عن ثمره الآخر كل الاختلاف (قطب، 1995). لهذا فإن الفكرة الدينية بين الشمول المالي الإسلامي IFI ونظيره التقليدي TFI مهمة، وذلك من خلال تعزيز وصول أفراد المجتمع إلى منتجات وخدمات مالية إسلامية بعيدة عن التعامل بالربا، لهذا وجب التفريق بينهما شكل 1 (الأغبري، عثمان، 2021).



الشكل 1 الشمول المالي الإسلامي IFI ونظيره التقليدي

المصدر: الأغبري، عثمان، 2021

توصلت دراسة (Jouti, 2018) إلى تأثير إدخال التمويل الإسلامي على الشمول المالي التي قد تتسبب في الواقع في الهجرة المالية إلى المصارف الإسلامية، والتي يمكن أن تتخذ أشكالاً عدة منها اعتماد آليات التمويل التقليدي نفسها وتكييفها مع مبادئ الشريعة. وأكدت دراسة (Hassan, 2015) على تفوق الأنظمة المالية الإسلامية على نظيرتها التقليدية، حيث هدفت إلى أهمية البدء بخطاب مباشر عن التركيز على التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية وأهميته في خلق تكافؤ الفرص في التنمية الاقتصادية للأقليات من الفقراء والسماح للأسر الأكثر فقراً بالشمول المالي وذلك بسبب فشل مؤسسات التمويل الأصغر الهندية التقليدية بجذب أفقر الفقراء من المسلمين. أما عن تمكين المرأة اقتصادياً من خلال الشمول المالي الإسلامي، ففي دولة بنجلادش هدفت دراسة (Hassan & Saleem, 2017) التي سعت لإيجاد علاقة بين التمويل الإسلامي الأصغر والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. والمنظور الذي يعمل به وتحسين نظام أدائه. وتوصلت الدراسة إلى أن للنمو في إيرادات المرأة ومواردها دوراً

كبيراً مهماً في تحسين الحرية المالية للمرأة، وأنه من الضروري إعادة توجيه التمويل الأصغر الإسلامي في الإسهام في الرفاهية على المدى الطويل. وهذا ما أكدت عليه دراسة (Ulfi, 2018) التي هدفت إلى تحليل فوائد برنامج Baitulmal wat Tamwil (BMT) in Beringharjo، في خلال التمويل الأصغر الإسلامي في Indonesia، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تحسينات في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين من خلال زيادة الدخل والنفقات، وزيادة المشاركة في النشاطات الاجتماعية وصنع القرار وتعليم الأطفال. وهذا ما يؤكد على أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية ليس فقط تستهدف النساء وهدفهن بل تستهدف الأسرة بعمامة (Ahmed, 2002).

وأخيراً أكد (Holloway et al., 2017). إن الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها بجودة عالية ضروري للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، وبالنسبة للنساء يعد من الضروريات في تعزيز الشفافية المالية والتثقيف المالي لإثراء مفهوم الشمول المالي والمعلومات عن الدور التي تقوم به الدولة والمؤسسات المالية في وضع الأسس والقوانين الذي يجعل الوصول للخدمات المالية سهلاً وبتكلفة أقل تساعد في الحوض في عملية الاستثمار والتطوير الاقتصادي في أي بلد حول العالم.

3.3 التحديات والصعوبات

تتعرض المؤسسات المالية لمعوقات في تمكين المرأة اقتصادياً، حيث هدفت دراسة (Ali, 2019) إلى استكشاف كيفية تمكين المرأة المسلمة في جزء القمر من خلال توفير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، إلا أن الدراسة توصلت إلى عوائق تحول من ذلك منها أن النساء لا يملكن المال لاستخدام الخدمات المالية ويفتقرن إلى المعرفة المتعلقة بالخدمات المالية التي قد تجعلهن قادرات على شمولهن مالياً، والتخلص من الفقر. وأما دراسة (Sayed & Shusha, 2019) توصلت إلى الأهمية الدينية في التأثير على استهلاك الخدمات المالية في مصر. وأوصت بأنه يتحتم على المؤسسات المالية مراعاة دمج المبادئ الدينية في تصميم المنتجات والخدمات المالية في زيادة استهلاك الخدمات المالية بين المستهلكين.

وفقاً لـ (رمضان، 2019) أن أهم المعوقات التي يتعرض لها المصارف في تمويل مشاريع المرأة الصغيرة والمتوسطة هي أن لا دراسة جدوى سليمة وموضوعية، وضعف الضمانات، وعدم انتظام السجلات المحاسبية، وعدم القدرة على إعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه. وهناك أيضاً صعوبات وتحديات كثيرة تواجه المصارف وبخاصة في الدول النامية لإنجاح دور الشمول المالي ليس فقط بخصوص المرأة ولكن بعمامة، وأوصت الدراسة بأهمية رفع مستوى الثقافة المالية لدى المرأة والسعي لتقديم منتجات تأمينية تتناسب مع طبيعة مشروعات المرأة. إلا هناك تحديات ما زالت تلقي بظلالها على التأمين الإسلامي وأهمها ما توصلت إليه دراسة (دوابه، 2016) افتقاد العديد من الدول الإسلامية لوجود البنية التشريعية، وغياب أو صورية الرقابة الشرعية، والمنافسة بين التأمين الإسلامي ونظيره التقليدي، فضلاً عن انخفاض الوعي التأميني الإسلامي وبالذات التأمين التكافلي حتى صار الخلط بينه وبين التأمين التقليدي واقعا ملموساً، مما أدى ذلك بالأغلبية إلى الأحجام على التأمين سواء أكان تكافلي إسلامي أو تقليدي لضبابية الرؤية الشرعية، وانعدام الثقة، وسدا للذرائع. الذي تفقده أهم أهدافه في الإسهام في عملية التنمية وتوفير البديل الشرعي للتأمين لجمهور المسلمين.

أما في السياق اليمني، حققت دراسة (Alshebami & Khandare, 2015) في قضية تحديد التحديات التي تواجه تمكين المرأة في اليمن ما بين عامي 1997-2013 وتوصلت أن هناك عوامل عدة تؤثر على تمكين المرأة في اليمن من خلال التمويل الأصغر مثل العادات والتقاليد، وارتفاع معدل الفائدة، ومحو الأمية المالية، والاعتقادات الدينية الخاطئة، والضمانات المطلوبة. وتوصلت دراسة (Alshebami & Khandare, 2014) إلى أن تطور التمويل الأصغر في اليمن تعيقه صعوبات وتحديات مثل ارتفاع سعر الفائدة، والإدارة غير السليمة، ونقص الموظفين المؤهلين، وعدم توفر المهارات المهنية، ومحو الأمية المالية، والإدراك الديني، والضمانات المطلوبة. بالإضافة إلى ما سبق؛ توصلت دراسة (Alshebami & Rengarajan, 2017) إلى عدد من العقبات التي تحد من نمو وتطوير مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في اليمن، وعلى سبيل المثال، عدم كفاية الأموال اللازمة للأعمال المالية وتوفير البنية التحتية المادية الرديئة في المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، النقص في الموارد البشرية المؤهلة، والتنوع الضعيف للمنتجات والخدمات، وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، والتصور الخاطئ عن إقراض الفقراء.

ويتبين مما سبق ذكره أن الأدبيات السابقة في السياق اليمني، تطرقت إلى تحديات وصعوبات ولكن أغلبها من خلال التمويل الأصغر، وهناك ندره بخصوص المصارف والتأمين. وبشكل عام، وعلى حسب علمنا هناك ندرة للدراسات التجريبية التي تطرقت إلى التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في تمكين المرأة اقتصادياً من خلال النهج النوعي Qualitative approach في اليمن.

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة لتحديد تلك التحديات والمساهمة في زيادة المعرفة الواقعية في مجال الصناعة المالية الإسلامية وأثرها في التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن من خلال إجراء مقابلات مع المختصين والحصول على وجهات نظرهم، وتحديد تلك التحديات حسب أهميتها وأولويتها، وهذا سوف يعطي الصورة الحقيقية لواقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية.

4. المنهجية

اعتمدت الدراسة على منهج البحث النوعي Qualitative approach، وذلك للتحقق من التحديات والصعوبات التي تواجه الشمول المالي الإسلامي في التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن.

1.4 مجتمع وعينة الدراسة

اتبعت الدراسة تقنيات أخذ العينات غير العشوائية المريحة وكرة الثلج. حيث المريحة Convenience هي التي يتم فيها اختيار الأفراد والمجموعات الذين هم متوفرون ولديهم الاستعداد للمشاركة في الدراسة. وكرة الثلج Snowball تعني توسيع العينة عن طريق سؤال المشاركين الأوليين لتحديد آخرين في المجال للانضمام إلى الدراسة (Onwuegbuzie & Collins, 2007). استهدفت الدراسة المؤسسات المالية الإسلامية (مصارف، تمويل أصغر، تأمين) في اليمن. ومن أجل دراسة نوعية هادفة؛ فإن حجم العينة من 6 إلى 10 أشخاص متوفرة فيهم الخبرات والمعلومات الكافية (Malterud et al, 2015)، وفي هذه الدراسة تم عمل المقابلة مع ثمانية عشر متخصصاً 2 إناث و16 ذكور، والعاملين في خدمة العملاء والتمويل. وكان سبب اختيارهم لارتباطهم المباشر بالعملاء، وامتلاكهم الخبرة في أوضاع أهم التحديات والصعوبات. كان أغلب المشاركين من المصارف الإسلامية، ويليه 7 مشاركين من التمويل الأصغر الإسلامي، وآخر 3 من التأمين الإسلامي. وتم التوصل إلى نقطة التشبع التي لا يتم فيها ملاحظة معلومات أو مواضيع جديدة في البيانات (Guest et al, 2006).

2.4 القياس

هدفت الدراسة إلى اعتماد المقابلة شبه المنظمة Semi-Structured Interview، التي تعد نهج شائع في جمع الأبحاث النوعية، وتعد الأكثر فعالية لجمع المعلومات، وذلك بسبب مرونتها، وسهولة الوصول إليها، ووضوحها، والأهم من ذلك، قدرتها في كثير من الأحيان على إظهار جوانب مهمة وخفية من السلوك البشري والتنظيمي. وتسمح بتعديل أسلوب الأسئلة وتبويبها لاستحضار الردود على أكمل وجه مع الشخص الذي أجريت معه المقابلة (Qu & Dumay, 2011). وتحليل البيانات الناتجة من أسئلة المقابلة، تم تفريغ اللغة المحكية (الصوتية) إلى اللغة المكتوبة التي من خلالها يتم إدارة وتنظيم البيانات باستخدام مزيج من التدوين المتجانس Naturalized Transcription، والتدوين المهجن Denaturalized Transcription، حيث المتجانس يركز على تفاصيل الخطاب التي لا تحدث في واقع الكلام المنطوق مثلاً، تضمن الفواصل ونقاط التوقف. وأما المهجن هو الذي يحفظ خصائص اللغة الشفهية مثل التمتمة وغير ذلك (Mero-Jaffe, 2011; Nascimento & Steinbruch, 2019).

3.4 تحليل البيانات

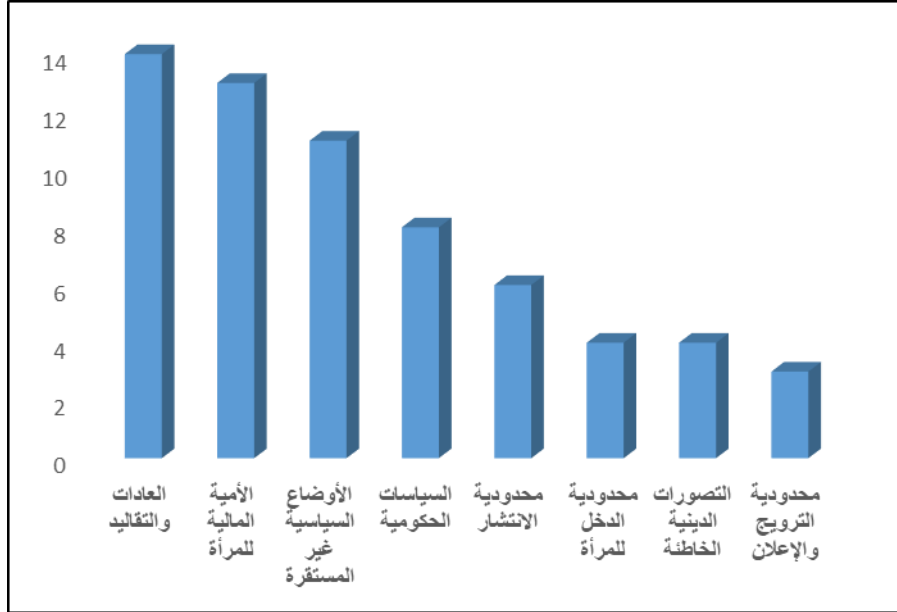
استخدمت الدراسة الحالية التحليل الموضوعي Thematic Analysis لاكتشاف المعاني الكامنة لما قيل في المقابلة، وهناك العديد من الطرق لإجرائه، ولكن الشكل الأكثر شيوعاً والمتبع في هذه الدراسة من أجل تحقيق أغراضها يمر على ست مراحل: (1) التعرف على البيانات، (2) إنشاء الرموز الأولية، (3) البحث عن المواضيع، (4) مراجعة المواضيع المحتملة، (5) تحديد وتسمية الموضوعات، (6) إعداد التقرير (Braun & Clarke, 2006; 2012). ومن أجل بناء الوثائق في ترميز تحليل المواضيع المستخرجة، تم عرضها على اثنين من المراجعين المستقلين في مرحلتين منفصلتين، للتأكد من أي نتائج متضاربة إن وجدت فيما يتعلق بأي مواضيع تمت إضافتها أو أزالتها (Miles & Huberman, 1994).

أخيراً، تم تقديم المقابلات من خلال ثماني موضوعات بناءً على الردود والآراء التي أدلى بها المستجيبين وتم تلخيص ملفات التعريف الخاصة بهم وعمل ترميز محدد مثل المتخصصين في مجال المصارف الإسلامية (B1-

B8). أما الذين يعملون في التمويل الأصغر الإسلامي فرمزهم (M1-M7)، وأخيرا المتخصصون في مجال التأمين الإسلامي (I1-I3).

5. النتائج والمناقشة

تشير غالبية وجهات نظر المستجيبين إلى أن هناك مواضيع (تحديات وصعوبات) خارجية مرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها المؤسسات المالية الإسلامية في اليمن؛ حيث تعد العادات والتقاليد أكبر تحدٍ خارجي تواجهها وكذلك الأمية المالية والأوضاع السياسية غير المستقرة. بالإضافة إلى مواضيع داخلية مرتبطة بسياسات المؤسسات ذاتها، ولكنها في النهاية تخضع أغلبها إلى تأثير المشكلات والتحديات الخارجية. تم إيجاز تلك الموضوعات كما في الشكل 2 ومناقشتها حسب أهميتها لدى المستجيبين.



الشكل 2 التحديات والصعوبات التي تواجه الشمول المالي الإسلامي من خلال المؤسسات الإسلامية (مصارف، تمويل أصغر، تأمين) في تمكين المرأة اقتصاديًا في اليمن

الموضوع الأول Theme 1: العادات والتقاليد

تكشف الدراسة أن العادات والتقاليد تم تحديدها من قبل أغلب المستجيبين بالتحدي الرئيس التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في تمكين المرأة اقتصاديًا في اليمن، وتم الإشارة إلى وجهات نظرهم كما يأتي:

"... طبيعة المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع اليمني بالذات، بالنسبة لتمكين المرأة ما في أي إشكال في تمكينها، بإمكانها الحصول على جميع الخدمات المصرفية سواء إدارة حساباتها في المصرف أو الحصول على الخدمات الإلكترونية مثل البطاقات الإلكترونية أو الحصول على التسهيلات الائتمانية وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى. لكن الذي يحد من هذا الشمول هو طبيعة المجتمع، وليس الخدمة المقدمة أو أن المصارف تحجم عن تقديم هذه الخدمة، بالعكس المصارف تسعى إلى تقديم هذه الخدمات لكن الواقع الموجود بحكم الثقافة الموجودة لدى المجتمع هي التي تحد من عملية الشمول." (B6)

"... أكثر الصعوبات التي تواجهها في اليمن هي العادات والتقاليد. أكثر النساء صاحبات نشاطات منزلية تكون محصورة لدى الأسرة، فتريد المرأة التقدم للحصول على التمويل لدعم مشروعها لكنها لا تقدر أن تخرج عن طور الأسرة لطلب المساعدة لتمويل نشاطها. على الرغم من أن تلك المشاريع ناجحة ولكن بتمويل ذاتي وضعيف، وأحيانا أي أزمة مالية يضطر المشروع إلى الأغلاق." (M2)

"... خدمات المصرف متاحة للجميع دون أي تقصير وينظر للجميع نظرة واحدة سواء كان رجل أو امرأة من خلال تساوي الإجراءات والمتطلبات لفتح الحسابات وإعطاء مرابحات ودعم المشاريع، ولكن العادات والتقاليد والبيئة المؤثر على المرأة اليمنية وأيضا قد يكون هناك نوع من الخجل عند بعض النساء، بالإضافة الى بعض الصعوبات التي تواجهها في توفير الأوراق المطلوبة أما من الجانب الأسري أو جانب المجتمع." (B4)

"... نحاول بقدر المستطاع الوقوف إلى جانب النساء وتشجيعهن للحصول على تمويل، وفي كثيرات تريد ذلك ولكن أشياء كثير تعيقنا للوصول إلى هذه الشريحة أهمها الثقافة المجتمعية والبيئة التي نعيش فيها تعد سبب رئيس في إبعاد المرأة عن الشمول الاقتصادي وذلك لعدم وجود الوعي بأهمية المرأة وقدرتها على الحصول على التمويل والعمل. وأيضا ليس لديها بطاقة شخصية أو ما يثبت هويتها، وفي نفس الوقت مش سامحين لها الأهل تقطع بطاقة شخصية. وحتى لو كان معاها بطاقة شخصية ما يسمحوا لها أهلها أن تأخذ تمويل لأنه عيب تأخذ تمويل، عيب تتواصل مع مؤسسة تمويل، عيب تجيب بطاقتها الشخصية للحصول على التمويل. فالثقافة الموجودة في المجتمع هي أكبر مؤثر على ارتباط النساء ببرامج التمويل." (M7)

"... أن أغلب الحاصلات على التمويل أما مطلقات أو أرامل، لأنها تعيل أسرتها وعدم وجود ولي الأمر المتسلط ترك لهن الحرية في إدارة نشاطهن. أما إذا كانت متزوجة أو عزباء يكون هناك بعض الإشكاليات في اخذ التمويل" (M2)

"... لازم موافقة ولي الأمر على التمويل، في حالة كانت متزوجة، بحكم المجتمع القبلي حتى لا يحدث أي إشكالية عند طلب السداد." (M3)

"... عندما تيجي تحدث المرأة عن أي خدمة، تقول لازم ترجع لأهلها أبوها أو زوجها تستأذن ما تقدر تعمل حاجة أو تطلب خدمة كذا من ذات نفسها لازم تكون بموافقة أهلها." (M5)

"... العادات والتقاليد مؤثرة ليست فقط في الريف وحتى في المدينة والمرأة لا تقدر تفتح مشروع إلا يكون متقبل من المجتمع وتكون فيه المرأة محافظة على هويتها أي لا تكون مختلطة بالرجال بشكل كبير. وأضاف أيضا... أن القطاعات مثل المحلات التجارية، الفنادق والبوفيات والمطاعم تقتصر على الرجال، والمجالات التي تعمل بها المرأة أغلبها في الخياطة والكوافير وصنع الحلويات ونادر ما يكون مع المرأة كافتيريا أو كشك لأنه كمجتمع قبلي عيب أن تفتح بقالة أو دكان أو شيء من هذا القبيل إلا حاجة خاصة بالنساء." (M4)

"... العادات والتقاليد هي أكثر القيود على النساء، عدم قدرة المستثمرة فتح مشروع خاص بها مثل محل أو صيدلية وذلك بسبب تقاليد المجتمع أو تقاليد الأسرة." (M2)

"... الدعم الذي يوفره المصرف للمرأة كان للنشاطات مثل الخياطة، النقش، التطريز، وصناعة الجبن والألبان
أما بالنسبة للقطاع الرجالي ندعم الجانب التجاري والصناعي." (M3)

استنادا إلى آراء المشاركين؛ فإن العادات والتقاليد تمثل عائق رئيس ومشكلة شائعة في المجتمع اليمني أمام حصول المرأة على التمويل أما من قبل الأسرة أو المجتمع، وتقييد حرية المرأة في اتخاذ القرارات أو نتيجة قناعه المرأة نفسها بالمفاهيم المنتشرة في المجتمع بأن البيت مكانها الصحيح، وهذا يؤدي إلى قلة الوعي بأهمية عمل المرأة والمجالات الجديدة التي يمكن أن تشترك بها، مما يجعلها تتردد في المشاركة الاقتصادية. إلا أن المستجيبين M4 M2 أبرزوا مشكلة اجتماعية أخرى تتميز بوجود عرف سائد وأخلاقيات معروفة؛ هي محدودية الفرص الاستثمارية المتاحة للنساء. وأضاف المستجيب M3 أن الدعم للمشاريع التجارية والصناعية تذهب إلى الرجال وتقتصر النساء على المشاريع الخدمية، وهذا بحد ذاته يشكل معضلة في تمكين المرأة اقتصادياً. على الرغم من أن أغلب المشاركين يؤكدون أن المرأة في التمويل الإصغر يتم التركيز عليها أكثر من الرجل من حيث مصداقيتها في أخذ التمويل. ولكن بالمقابل يؤكدون أن تحدي العادات والتقاليد تقف المؤسسات المالية الإسلامية عاجزة أمامه.

الموضوع الثاني Theme 2: الأمية المالية للمرأة

يستلزم لوجود نساء قادرات على تسيير دفة النشاط الاقتصادي، أن يكون لديهن وعي مالي ومصرفي، ولكن وفق أغلب آراء المستجيبين أن ثاني أهم تحدٍ يواجه المؤسسات المالية الإسلامية في اليمن هو الأمية المالية سواء كانت مصرفية أو تمويلية أو تأمينية لدى النساء. استخدم المشاركون مصطلحات مختلفة للإشارة إلى الأمية المالية منها الافتقار إلى الوعي والمعرفة، ونقص أو انعدام ثقافة الوعي المصرفي لدى النساء، وعدم إلمام المرأة بتجربة المصارف الإسلامية، ومحدودية الوعي المصرفي من جانب المرأة، وقلة الوعي التمويلي وبخاصة للمرأة الريفية، وأن لا وعي تأمينياً لديها. حيث أشار المستجيبون إلى أن:

"... من التحديات التي تواجهنا هو جانب الوعي المصرفي حيث إنه في مجتمعنا يكاد يكون الوعي محدود وخاصة من جانب المرأة اليمنية، أما المصرف لا يوجد لديه أي مانع من تقديم كل الخدمات والعمل جاهدا على جانب التوعية المصرفية في جميع الأوساط." (B2)

"... يوجد قصور في تمكين المرأة اقتصادياً والسبب يعود إلى نقص وانعدام ثقافة الوعي المصرفي لدى النساء." (B5)

"... نظرا لعدم وجود وعي تأميني لا توجد أي بواليص تامين تصدر كوثيقة الحريق مثلا لعائدات الأسنان لأن معظم عيادات الأسنان طبيبات. أعتقد كون تحقق خطر الحريق والسرقه يكاد يكون صفرا، لذلك تحجم الطبيبات عن التأمين. حتى قيادة سيارتهن تتميز بالهدوء لذلك لا تفكر المرأة بالتأمين." (I1)

"... يعد التحدي الأكبر هو عدم الوعي التأميني والجهل بأهمية التأمين هو السبب الذي يقف وراء عدم استخدام المرأة لخدمات التأمين." (I2)

"... النساء مش عارفين وما عندهن فكرة أو توعية بالتمويل الأصغر ولسه الفكرة ما وصلت لهن، وكأن الفكرة مقصورة على الرجال، مثلا نزلت أكثر من مره وأطرح لهن الفكرة ولكن هناك تخوف من عملية استرداد المبلغ وأيضا مش قادرات يفرقوا بين المنظمات ومؤسسات التمويل الأصغر." (M4)

"... تعد الثقافة المصرفية تحدي حيث توصيل المعلومة للعميلة صعب، وبالذات إذا كانت العميلة أمية مثل التعريف بالمربحة وطرقها وأساليبها، أما إذا كانت العميلة متعلمة يكون توضيح الفكرة أسهل." (B3)

"... نسعى إلى نشر عملية التمويل، وكنا نمول لحد 300 عميلة عن طريق المجموعات، عشر أشخاص نعملهم بمجموعة وكنا ندعم المهمشين ولكن الصعوبة هو كيفية توصل لهم المعلومة." (M3)

"... أغلبية النساء مشاريعهن مرتبطة بالبيت مثل الخياطة وصناعة البخور وغير ذلك، وما يقدرن يفرقن بين إيرادات المشروع ومصروفاته والمصروفات الشخصية، وفي النهاية يفشل المشروع." (M7)

"... أكبر مشكلة تواجه المرأة هو عدم قدرتها على إدارة نشاطها والتسويق له، أو ليس لها القدرة على التوسع، فتضطر إلى التوقف. أما أخذ التمويل يكون ببسر وبسهولة ويتم اعتبار النساء VIP ويتم معاملتهن معاملة خاصة." (M2)

"... مع انعدام سبل الدخل وانقطاع الرواتب لجأت المرأة إلى البحث عن البديل لتحسين دخلها وإن اقتصر على المجال الخدمي، فنادرا أو يكاد يكون معدوم أن تتقدم امرأة بطلب مرابحة (قرض) لتكوين نشاط تجاري وذلك لتخوفها من المنافسة أولا ومن تقلبات الأسعار." (B8)

"... عدم تقديم برامج التوعية وذلك بسبب عدم وجود الدعم لذلك. والوضع تقلص مع المشاكل نوعا ما. وحاليا المصرف متجه بشكل كبير اعتماد على مختص أو أخصائية التمويل..." (M3)

"... المصرف يعمل جاهدا على جانب التوعية المصرفية في جميع الأوساط، لكن برامج التوعية يقدمها المصرف وفقا للمتاح حاليا وبجهد ذاتي." (B2)

"... كان هناك برنامج تدريبي للمراة ولكن توقف بسبب الأحداث ونتيجة الظروف الاقتصادية الموجودة وشحة السيولة." (B6)

"... شركتنا لم تقم يوما باستهداف النساء عدا التأمين على الحياة للمعلمات، النساء لسن ملاك لأعمال تدر ربحا كبير، إضافة إلى أنهن لم يواجهن أخطار كارثية في مشاريعهن تجعلهن يلجئن للتأمين. فمثلا في أحد المرات قمنا بأخذ كشوفات لنعرف من الذين قاموا بأخذ تمويل لإنشاء مشاريع صغيرة، ووجدنا أغلبهم من النساء وتمثلت المشاريع في الكوافير وعيادات المجارحة ومحلات الكيك والمعجنات. وحاولنا إقناعهم بعمل تأمين في حالة حدوث أي إصابات، والتأمين سيدفع كل الخسارة للطرف المتضرر، لكنهم لم يقتنعوا." (11)

"... بالنسبة لليمن ليس للمرأة دور يخصها في التأمين إلا في بعض الحالات الشائعة مثل شمولها في وثيقة تأمين عامة لجميع موظفي الشركات. وفي في بعض الحالات النادرة مثل امتلاكها سيارة وتقوم بتأمينها فقط. وفي السنوات الاخيرة تداول السوق التأميني ما يعرف بالتأمين الصحي. والذي ساعد بدروة إضافة المرأة في ذلك التأمين كونها موظفة تتبع جهة عمل معينة او كونها زوجة او أخت لأحد الموظفين المشمولين في ذلك التأمين فقط. وقد لاحظنا انه في هذا النوع من التأمين أصبحت المرأة تلعب دورا هاما لما له من أهمية في معظم الأسر المشتركة في التأمين الصحي. واعتقد ان المجتمع بشكل عام يحتاج الى توعية تأمينية توضح أهمية التأمين في الحياة العامة ومن خلاله قد نتمكن من التغلب على كثير من الصعوبات وتمكين المرأة في المجتمع سوا ماليا او اقتصاديا." (13)

"... جانب آخر تفنقر المرأة للوعي والمعرفة. لأنه قد يكون الرجل أكثر اطلاع بحكم خروجه بين الناس أو ثقافة اكتسبها فيكون عنده فكرة، لكن المرأة بحكم العادات والتقاليد ما عندها هذا الشيء." (B4)

تعد الأمية المالية للمرأة تحديا لا يقل أهمية عن العادات والتقاليد، يؤدي إلى تقييد الفرص التمكينية اقتصاديا للمرأة، والتي من اهم أسبابها تدني المستوى التعليمي للمرأة، حيث 85% من الرجال اليمنيين المتعلمين، فهناك 55% فقط من النساء اليمنيات متعلمات (العمار وياتشيت، 2019)، بالإضافة الى قلة الوعي بالقدرة التنافسية وأهميتها بين النساء مما يؤدي ذلك الى استبعادهن من المشاريع التجارية.

أكد المشاركون أن المؤسسات المالية الإسلامية تعمل جاهدة في جانب التوعية المالية للمرأة ولكن ما زال هناك ندرة وتقليص لبرامج نشر وتعزيز الثقافة المالية والتمويلية والتأمينية، وعدم وجود أي دعم من الحكومة، مما يجعل المرأة فاقدة إلى التخطيط المالي الجيد، أو عمل دراسة جدوى لمشروعها، وعلاوة على ذلك، عدم قدرتها على التفريق بين مصاريفها الشخصية ومصاريف المشروع وأرباحه، مما يؤدي إلى تعثر مشروعها أو عزوفها عن البدء بمشروع جديد أو العجز عن التوسع في المشروع القائم والتسويق له، أو حتى التأمين عليه الذي يعد من الخدمات المالية المهمة في تجنب المخاطر، وأداة تشجيعية للمؤسسات المالية الإسلامية على إعطائها التمويل اللازم للقيام بمشروعها مما يجعلها تسهم في الحياة الاقتصادية. إلا انه لا وجود للمرأة اليمنية في التأمين إلا من خلال التأمين الصحي في حال أنها موظفة تتبع جهة عمل معينة أو من أقارب الدرجة الأولى لأحد الموظفين المشمولين في التأمين فقط، ولا توجه في محو الأمية التأمينية بين النساء في اليمن، لانهن لسن ملاك شركات كبيرة تدر ربح كبير. وهذا يؤكد على أن لا دور لمؤسسات التأمين الإسلامية في تمكين المرأة اقتصاديا.

تطرق أحد المشاركين أن المجتمع بأكمله يحتاج إلى حملات توعوية تأمينية تسهم فيها شركات التأمين مع الحكومة لتوضيح أهمية التأمين في الحياة العامة للتغلب على كثير من الصعوبات وتمكين المرأة في المجتمع سواء ماليا أو اقتصادياً.

أكد اغلب المشاركين أنه على الرغم من أن النساء أكثر التزاما بسداد الأقساط التي عليهن في الوقت المحدد إلا أنه بسبب غياب التخطيط المالي والتدريب وانتشار الأمية المالية أدى ذلك إلى تعثر مشاريعهن وعجزهن عن السداد. لهذا يمثلن قطاعاً عالي المخاطر (مجموعة البنك الدولي، 2018).

أشاد أغلب المستجيبين بالحاجة الملحة لنشر الثقافة المالية وفتح آفاق استثمارية أوسع بين النساء ليتمكن من المنافسة في المجالات الاقتصادية. وهذا يحتاج إلى تكاتف وتعاون بين الحكومة ومؤسسات الدولة بقطاعيها العام والخاص، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب المنظمات الدولية لدعم المرأة كل وفق اختصاصه، ولكن على أرض الواقع تقف الدولة متخاذلة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها، أما المنظمات الدولية فأتجهت لمساعدة المتضررين من الأزمة الراهنة وتردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

الموضوع الثالث Theme 3: الأوضاع السياسية غير المستقرة

تولت الأزمات على اليمن، والتي أدت إلى أوضاع سياسية غير مستقرة، ونتيجةً طبيعيةً لذلك تأثرت المؤسسات المالية الإسلامية في تمكين المرأة اقتصادياً ليس هذا فقط، بل أوجدت مشكلات ارتبطت بالمؤسسات ذاتها، ومن أهم آراء المستجيبين المتعلقة بذلك:

"... الأزمة الراهنة الموجودة في اليمن هي السبب الذي أبعدت المرأة عن الشمول الاقتصادي. حيث أثرت على شريحة كبيرة من النساء اللواتي كنا مستفيدات من التمويل عن طريق ضمانات المجموعات - ضمانات تكافلية - وذلك بسبب نزوح كثير من النساء من محافظة إلى أخرى أو إلى الريف ومنه جعل من الصعب على النساء الوصول إلى برامج التمويل للحصول على تمويل، بالإضافة أن أغلبية مؤسسات التمويل أوقفت نظام المجموعات الذي أثر بشكل كبير على القطاع النسائي." (M7)

"... هناك شيء إيجابي وشيء سلبي. الإيجابي أنه كثير من اللواتي عندهن مشاريع ونشاطات في البيوت اتجهوا إلى فتح مشاريع خارجية ومحلات وذلك بالتعاون مع المصرف، ولكن الشيء السلبي هو توقف تلك المشاريع بسبب الأزمة الراهنة والأوضاع السياسية غير المستقرة." (B4)

"... أول إشكالية واجهتها المصارف في الفترة الحالية خاصة الثلاث السنوات أو الأربع السنوات الماضية هي مشكلة السيولة خاصة بالعملة المحلية، حيث تسببت بعائق كبير جدا جعلت المصارف تحجم سواء عن تقديم خدماتها للقطاع النسائي بشكل عام أو حتى الجانب التجاري بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة... وأضاف أيضا.. إن الصعوبات الموجودة هي جزء من الواقع بسبب الظروف الحالية، حيث بين 2012 و2013 حصل نوع من النشاط الاقتصادي وأصبحت المصارف تتجه وتستهدف النساء، لكن جاءت الأحداث وجعلت المصارف تحجم بشكل كبير عن تمكين المرأة اقتصادياً." (B6)

"... أكبر تحدي للمصارف عامة في تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً هو الوضع الحالي والأوضاع السياسية غير المستقرة." (B2)

"... المصرف بسبب الأوضاع مش قادر يمول بسبب الخوف من عملية التمويل لأنها لم تصبح عملية مجزية، أول كان ممكن نأخذ ضمان تجاري والآن مستحيل لازم تجيب ضمان ذهب

وأيضاً غير مجدي بالنسبة للعميلة الشراء والوضع من دون رواتب وخاصة بالنسبة للنساء
العاملات. (B1)

"... كنا سابقاً نواصل لمستوى كل الأرياف في اليمن حيث هناك فرع في كل محافظة من
محافظات اليمن. وعندنا برنامج التمويل الريفي لدعم المرأة الريفية اقتصادياً. ولكن بسبب
الأوضاع غير المستقرة في البلاد توقف فرص التمويل للمرأة الريفية ولم يظل إلا التمويل القريب
من المصرف واقتصر على العميلات الساكنات في إطار المدينة. وذلك لأن تكاليف التمويل
للريف عالية. هذه سياسية تتخذها الإدارة العليا وذلك لتجنب مخاطر الإفلاس. لو رجعت
الأوضاع إلى ما كانت عليه بيمشي الوضع طبيعي." (M3)

"... الأزمة الحالية التي تمر بها اليمن أثرت على الوضع المالي لدى أغلب مالكات المشاريع
بسبب عدم التزام عملاء مشاريعهن بدفع المستحقات التي عليهم، حيث أغلبهم من موظفين في
القطاعات المختلفة، وهؤلاء رواتبهم الشهرية غير منتظمة." (M6)

"... نزلنا إلى القرى، وما يعرفوا ثقافة الادخار المالي، وعملنا توعية بأهمية الادخار المالي،
وقطع البطائق الشخصية وايش أهميتها. وفعلاً نجحنا بذلك. ولكن الوضع تأثر كثير مع الأزمة،
حيث كان قبل الأزمة أحسن بكثير في دعم المرأة لأنه كان في أمان. الآن ما نقدر نخرج أو
ننزل إلى القرى، حتى وهم بالحاجة والقريبين من المدينة يشكون من الأزمة. بالله يوفروا قوتهم
اليومي... وأضاف أيضاً.. الأوضاع السياسية غير المستقرة مهددة للناس والمصرف، المصرف
يريد يمول وخائف من الأيام المقبلة، حتى المنظمات تريد أن تدعم وخائفة من الأيام المقبلة.
نفس الكلام بالنسبة للمواطنة تريد تفتح مشروع وخائفة من الأيام الجاية. كل فترة معانا أزمات
مستمرة." (M1)

"... الأزمة ألفت بظلالها على كل المكونات الاجتماعية وخصوصاً الطبقات المتوسطة
والأدنى، وللأسف أكاد أجزم أن المرأة لا وجود لها في التأمين حالياً. في السابق كانت هناك
مندوبات صيدلانيات يعملن مع شركات عالمية يؤمن على سياراتهن. الآن بعد الأزمة كل
الشركات العالمية طلعت من اليمن. لذا معظمهن توقفن عن التأمين." (I1)

"... الأوضاع الحالية وعدم الاستقرار السياسي والأمني في اليمن بشكل عام أصبح سوق
التأمين اليمني مصنف من ضمن البلدان ذات الخطورة العالية، والذي بدوره فرض الكثير من
الأعباء المالية وارتفاع الأسعار التأمينية عالمياً وخصوصاً لدى السوق اليمني." (I3)

وفق تعليقات المستجيبين أعلاه، كان لهم وجهات نظر وتصورات متشابهة حول تحدي الأوضاع السياسية غير
المستقرة التي أدت إلى أزمة نقدية خانقة ومشكلة في السيولة ومن أسبابها تفاوت الصرف بين العملة الجديدة
والقديمة بسبب انقسام السلطة في اليمن، مما نتج عنها التخوف من عملية التمويل والإحجام عن دعم المرأة
اقتصادياً وتقليص تمويلها وبخاصة في المناطق الريفية بسبب التكاليف العالية وتجنب المخاطر خوفاً من الإفلاس،
بالإضافة إلى اتخاذ قرارات بمنع التمويلات والاستثمار والتي شكلت عائقاً أمام تقديم خدمات للقطاع النسائي
والتجاري بشكل عام. وعلاوة على ذلك توقف العمل بنظام المجموعات الذي أثر بشكل كبير على القطاع النسائي
بالذات في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، وتوقف الطلب على التأمين بسبب خروج الشركات الأجنبية من
اليمن. وهذا يؤكد على ارتفاع درجة المخاطرة، التي شكلت عبئاً على القطاع المالي في اليمن.

أكد أحد المشاركين انه رغم الظروف التي تعرضت لها اليمن من سابق، إلا انه كان هناك مساعي لتحسين وضع المرأة ولكن الأزمة الراهنة والأوضاع السياسية غير المستقرة من بدايتها هي التي أحجمت تلك المساعي، وأشار المستجيبون إلى أهمية قبول العملة الجديدة، أو اعتماد إحدى العملاتين، حتى تتحسن عملية التمويل وبخاصة للتمويل الريفي.

الموضوع الرابع Theme 4: السياسات الحكومية

للحكومات دور مهم في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة والسياسات الفعالة لتمكين المرأة اقتصادياً، وتعزيز الوعي المالي لديها، ولكن في اليمن هناك غياب واضح لهذا الدور، وتم الإشارة إلى وجهات نظر بعض المستجيبين فيما يتعلق بهذا التحدي كما يأتي:

"... نحن نقدم الخدمة للجميع متى ما توفرت المستندات المطلوبة، ولكن صعوبة استخراج الوثائق أو الأوراق الرسمية أو التصاريح واحتياج المرأة إلى جهد مضاعف ووقت طويل ازداد مع الأوضاع غير المستقرة حيث قد تمتد لبعض شهور، وهذا يؤدي بها إلى الانسحاب من أداة أي نشاط اقتصادي أو الدخول في مشروع معين أو التقدم للحصول على القروض أو أنها تعزف عن الموضوع كلياً." (B4)

"... تكاليف استخراج البطاقة الشخصية عالية ويعد ذلك من التعقيدات لان قبل الأزمة كانت المرأة تجيب تعريف عاقل الحارة إذا ما عندها بطاقة أو استبيان - الاستبيان مثل البطاقة الشخصية - أو ما شابه ذلك، لكن بعد الأزمة لازم تجيب بطاقة شخصية أو استبيان وهذا قلل التمويل نوعاً ما وبالذات لأن تمويلنا ريفي." (M3)

"... جهودنا من داخل المصرف ومساعدة منظمات دولية، ولا يوجد أي دعم من قبل الدولة، وأغلب مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في اليمن تعمل بدعم خارجي من المنظمات الدولية ومن خمسين إلى ستين بالمئة من رأس مال يتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية." (M3)

"... لا يوجد أي دور للحكومة في دعم برامج التمويل أو مساندة من أجل التعاون للوصول إلى المرأة أو محو الأمية أو نشر الثقافة المالية بين النساء." (M7)

"... إطلاقاً لا وجود أي توجه من قبل الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني على محو الأمية التأمينية بين النساء. وحقيقة كل توجهات شركتنا تتجه صوب الشركات الكبيرة والتي يديرها رجال اعمال، أيضا النساء في اليمن لم يدخلن قطاع كبير وتحتصر وجودهن في المشاغل والعيادات فقط" (I1)

"... الصعوبات أنه لا يوجد دعم لهذا النشاط لأنه مكلف ويحتاج كادر نسائي، وأيضا المنظمات الداعمة لتمويل النساء توقفت واتجهت إلى التحويلات الاجتماعية لصرف المساعدات الإنسانية الطارئة. التمويل الأصغر أصبح عملية تنافسية مع كثر مؤسسات التمويل الأصغر بشكل عام، كل ما زادت المؤسسات تشتت الدعم بينهم." (M3)

تبين من آراء المستجيبين أن السياسات الحكومية أحد العوائق التي تحد المؤسسات المالية الإسلامية من تمكين المرأة اقتصادياً، وذلك بسبب الصعوبات التي تتلقاها النساء في إنهاء الإجراءات الإدارية الحكومية المتعلقة بالتصاريح الخاصة بالمشاريع، وذلك لكثرة الوثائق والأوراق المطلوبة والتي تحتاج إلى جهد ووقت طويل قد يمتد إلى شهور بالذات مع تردي الأوضاع في البلاد، إلى جانب ما قد تتلقاه النساء من مضايقات داخل هذه الإدارات،

وارتفاع تكاليف المعاملات، كل هذا قد يؤدي بالنساء في أغلب الأحيان إلى الانسحاب من أداء أي نشاط اقتصادي أو الدخول في مشروع أو طلب الحصول على قرض، أو قد يؤدي إلى عزوفهن عن ذلك كلياً، مما يتبين أن البيئة الاستثمارية للمرأة في اليمن غير مشجعة للعمل والاستثمار، من ناحية العادات والتقاليد كما ذكر سابقاً وبسبب الضغوطات التي تواجهها المرأة عند البدء بمشروعها. وهذا يفقد المؤسسات كثيراً من العميلات ويقلل من عملية التمكين لهن. علاوة عن ذلك أشار أغلب المشاركين إلى أن لا دور بارزاً للحكومة في عملية نشر الثقافة المصرفية والتمويلية والتأمينية لدى المرأة، أو أي دعم في إنجاح المؤسسات المالية الإسلامية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، أو حتى محاولة الحد من تشتت الدعم الذي تم استقطابه وتوزيعه بشكل عادل. وأكد المشاركون على أهمية تسهيل إجراء المعاملات الخاصة بالنساء في المرافق الحكومية، وأهمية التنسيق بين الحكومة والمؤسسات المالية الإسلامية لنشر الوعي المالي بين النساء.

الموضوع الخامس 5 Theme: محدودية الانتشار

يمثل محدودية الانتشار التحدي الذي يواجه المؤسسات المالية الإسلامية وهذا ما أكد عليه المستجيبين كالتالي:

"... عدم انتشار المصرف بسبب الطبيعة الجغرافية والتضاريسية، ولا يوجد إلا في المناطق

الرئيسية" (B1)

"... خدمات المصرف في المدن الرئيسية، وكان عند المصرف طموح في توسيع نطاق الخدمة لمناطق أكثر

ولكن مع الأسف الوضع الحالي أدى للأحجام عن التوسع" (B2)

"... كان لدى المصرف خطة للتوسع في جميع المحافظات قبل 2014 وفتح أكثر من فرع في المحافظة

الواحدة، وكان ضمن الخطة فتح أكثر من خمسة عشر فرع، ولكن مع الأحداث توقف التوسع. واعتقد إذا

الأمر استقرت وأصبح الوضع ملائم يمكن يتم هذا التوسع." (B6)

يعد الوصول إلى الخدمات المالية أكثر العناصر دعماً للشمول المالي، وأداة لفتح الفرص الاقتصادية أمام رائدات الأعمال. ويمكن أن تكون نقاط الوصول المالية المختلفة مثل الفروع المصرفية ومحطات نقاط البيع والوكلاء المصرفيين وأجهزة الصراف الآلي ومصارف التمويل الأصغر بوابة لاستخدام الخدمات المالية الإضافية التي يمكن أن تسمح بتطوير الأعمال التجارية من خلال الوصول إلى التسهيلات الائتمانية (Fareed et al., 2017). ولكن حسب آراء بعض المستجيبين أن المؤسسات المالية الإسلامية تعاني من محدودية الانتشار في المديرية والريف وهذا تحدٍ يؤدي إلى إعاقة نشر الثقافة المصرفية والتمويلية والتأمينية، مما يدفع بكثير من المواطنين نساء ورجالاً إلى العزوف عن التعامل مع تلك المؤسسات المالية الإسلامية، وتشكل الطبيعة الجغرافية والتضاريسية لليمن من أسباب عدم انتشار المؤسسات المالية الإسلامية، إلى جانب ما شكلته الأزمة في إحجام الكثير من المؤسسات المالية الإسلامية عن التوسع والانتشار وهذا يؤدي إلى إعاقة المجتمع كليا لا المرأة فقط.

ومن هنا تأتي أهمية النهوض بالاقتصاد الرقمي¹ في اليمن، حيث تسهم الاتصالات وتقنية المعلومات في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال زيادة مستويات الكفاءة عبر تقليل الكلفة والوقت اللازمين لإنجاز المعاملات الاقتصادية والمالية، وتحسين إنتاجية العمالة، وزيادة مستويات التنافسية (عبد المنعم وقعلول، 2021).

¹ الاقتصاد الرقمي: يمثل "جميع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية بما في ذلك التقنيات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية، والبيانات أو تلك التي يساعد استخدام مدخلات رقمية على دعمها وتعزيزها بالشكل الكبير، بما يشمل جميع المنتجين والمستهلكين، بما في ذلك الحكومة" (عبد المنعم وقعلول، 2021).

فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام الخدمات المالية عبر الإنترنت بابًا جديدًا للخدمات المالية الرسمية للتغلب على عائق المسافة واتساع فرص الوصول للخدمات المالية. وبخاصة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية (United Nations, 2014). إلا أن اليمن جاءت في المرتبة الأخيرة للدول العربية في مؤشر صندوق النقد العربي للاقتصاد الرقمي الذي يعد مستويات انتشار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ما بين الريف والحضر، وما بين الذكور والإناث من الأمور المهمة على صعيد رصد تطوره بالإضافة إلى مدى استخدام بعض الفئات لهذه الخدمات وبخاصة فيما يتعلق بالشباب. وفي اليمن يلاحظ أن مستوى انتشار خدمة الهاتف المحمول لعام 2020 متدنية مقارنة بالدول العربية الأخرى، فلكل مئة نسمة نحو خمس اشتراكات فقط (عبد المنعم وقعلول، 2021).

الموضوع السادس Theme 6: محدودية الدخل للمرأة

يعد محدودية الدخل للمرأة من التحديات التي تواجهه المؤسسات المالية الإسلامية في تمكين المرأة اقتصاديًا عند عملية الإقراض والتمويل وهذا ما أشار إليه المستجيبون B6, B1, B2, B8, M7

"... يتطلب الأمر عند منح التمويل دراسة قدرة العميلة على السداد لضمان حق المصرف في استرداد المبلغ ودفع الأقساط، ومن دون مصدر دخل يؤدي ذلك إلى تعثرها مستقبلاً عن السداد." (B8)

"... أغلب برامج التمويل ومؤسسات التمويل الأصغر هدفها الوصول إلى شريحة أكبر من النساء ولكن هناك عده حواجز تحول بين التمويل والنساء في اليمن منها عدم مقدرة المرأة على توفير الضمانات المطلوبة من أجل حصولها على التمويل." (M7)

"... لا يقدم المصرف خدمة التمويلات لأي فئة إلا بعد عمل الدراسة اللازمة واخذ الضمانات الكافية، والوضع الحالي شكل عائق أمام المصرف وفرض ضمانات أعلى على جميع الفئات رجال ونساء، والتساهل في الوضع الحالي له آثار سلبية كبيرة على المصرف. سابقاً كان هناك برامج تمويل خاصة بالمرأة فيها نوع من التسهيل بموضوع الضمانات." (B2)

"... كنا نقبل ضمان الذهب بشرط وجود مصدر دخل، والآن بسبب عدم وجود مصادر للدخل، والذين لهم مصادر الدخل يا الله تكفيهم مصاريفهم الشخصية، أصبحت عملية التمويل غير مجزية... وأضاف أيضاً ... لا يوجد فرق بين الرجل والمرأة في الضمانات المطلوبة." (B1)

أكد أغلب المستجيبين أن إجراءات الحصول على التمويل أو أي من الخدمات المالية الأخرى المقدمة من المؤسسات المالية الإسلامية لا تقف عائق أمام المرأة لإنشاء مشروعها، ولكن تواجه أغلب النساء اليمنيات صعوبة في توفير الضمانات المطلوبة، وهذا بسبب محدودية الدخل وعجزها على الادخار بسبب الضغط الذي تتعرض له لتقاسم مواردها المالية، وانعدامه للمرأة غير العاملة مما يجعلها أكثر اعتماداً على ولي أمرها للحصول على الدعم المالي؛ وارتفاع معدل الفقر في البلاد وغيرها، وأكد المشاركون أن هذا يجعل منه عائقاً يواجه المؤسسات المالية الإسلامية في التخوف من تقديم التمويل للمرأة، مما يؤدي إلى عزوف المرأة عن استخدام الخدمات المالية الإسلامية، وإخراجها من الحياة الاقتصادية. لهذا تتبع أهمية خلق فرص جديدة للمرأة وبخاصة في الجانب الصناعي

والإنتاجي حتى تتمكن من تأمين مصدر دخل ثابت، ويرتد ذلك على الاقتصاد الوطني، وألا يقتصر طلبها للخدمات المالية على الجانب الاستهلاكي.

الموضوع السابع 7 Theme: التصورات الدينية الخاطئة

إن تطبيق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية في معاملات ونشاطات المؤسسات المالية الإسلامية أمر جوهري وأساس طالما أن هذه المؤسسات تعمل تحت شعار من دون فائدة، والنظام الإسلامي والنظام الربوي متناقضان في التصور والأساس والنتيجة، إلا أن بعض المستجيبين أكدوا أن المؤسسات المالية الإسلامية تعاني من التصورات الدينية الخاطئة التي شكلت تحدياً في تمكين المرأة اقتصادياً وذلك بسبب التخوف من الدخول في الربا الذي لا يؤدي فقط إلى تقليص تمكين المرأة اقتصادياً، وإنما يؤدي إلى الحد من نشر الخدمات المالية الإسلامية، وكانت آرائهم كالتالي:

"... من أكثر المعوقات بالنسبة لتمكين النساء هو تخوفهن من الدخول في الربا، على الرغم من قدرت بعضهن على السداد. ومحاولتنا إقناعهن بأن هذه أرباح وبيع وشراء." (M1)

"... العائق الذي يواجهنا في عملية التمويل هو وجود شخص متشدد دينياً، يقول هذا ربا على طول مباشرة القرية كاملة تقفل علينا بسببه. أما في المدينة هناك نوع من التشدد بخصوص التخوف من الدخول بالربا. وهذا مشكلة قلة الوعي حول الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي." (M3)

"... عدم وجود الوعي من قبل الأفراد والمجتمع بخصوص التمويل. يعني أنك أخذت تمويل فانت دخلت بالربا، وأحياناً الصعوبة في عملية الاقتناع بمسائل البيع والشراء والبيع بالأجل، وهنا تكون الإشكالية." (M2)

"... هناك تصور لدى بعض الناس أن التأمين عبارة عن نصب واحتيال فمجرد أن تدعوهم إلى التأمين يبادروا بالرد بأنه حرام." (I2)

تعزى تلك التصورات الدينية الخاطئة إلى عدم إلمام النساء بالفرق بين المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية. على الرغم من أن المشاركين أكدوا دور الموظف أو مختص التمويل بتوضيح اللبس؛ إلا أن هناك جدل مستمر في هذه المسألة؛ لأنه إذا وجد شخص متشدد في مكان معين يقول إن التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية فيه شبه ربا، فسيوقف كل من حوله عن التعامل مع تلك المؤسسات وليس النساء فقط.

الموضوع الثامن 8 Theme: محدودية الترويج والإعلان

تقوم المؤسسات المالية الإسلامية عبر إستراتيجية الترويج بجذب وخلق الوعي بين الناس لاستخدام منتجاتها وخدماتها. ويعد الترويج أحد الوسائل المستخدمة لنشر وزيادة حصتها في السوق. وتتضمن هذه الإستراتيجية أدوات متنوعة مثل الإعلان من خلال وسائل مختلفة مثل التلفزيون والراديو والمجلات والصحف واللوحات الإعلانية والملصقات...إلخ. بالإضافة إلى البيع والتسويق المباشر والتحويل الإلكتروني والعلاقات العامة وما إلى ذلك (محمود، 2019). لهذا يجب مراعاتها في المؤسسات المالية الإسلامية وذلك للمنافسة الشرسة التي تواجهها من نظيرتها التقليدية، حيث تعد من الوسائل الفعالة لجذب وخلق الوعي بين جميع فئات المجتمع بالذات النساء لشراء منتجاتها واستخدام خدماتها. لهذا تطرق بعض المشاركين لمحدودية الترويج والإعلان كتحديد يواجه المؤسسات

المالية الإسلامية في تمكين المرأة اقتصادياً، وأكدوا على ندرة الترويج الإعلامي واقتصاره على التسويق المباشر عبر موظف التمويلات وكانت أقوالهما كالتالي:

"... يفنقد المصرف للترويج الإعلامي المقروء والمسموع، فالتررويج الميداني عن طريق الموظفين أنفسهم هو الذي يساعد على استقطاب العملاء، ويعد موظف التمويلات هو الركيزة الأساسية في المصرف." (M2)

"... ندرة وجود التوعية والترويج إعلامياً عبر وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة مثل التلفزيون وغيرها حول التمويل الأصغر بشكل عام بطريقة تفهم المرأة التي في البيت قصد الإعلان. ولكن الاعتماد كله على مختص أو إخصائية التمويل." (M3)

"... تعتمد عملية الدعاية والترويج والتسويق الميداني على موظفات المصرف، وقام المصرف بعمل دعاية على الادخار بشكل عام للرجال والنساء من حيث توزيع أرباح ممتازة وتقديم دعايات للنساء المتعاملات مع المصرف مثل هدايا تخص النساء، علشان يشجع النساء على أن تحتفظ بأموالهن لدى المصرف. ولكن هذا لا يكفي ويجب أن يكون هناك نزول إلى المدارس والجامعات وعمل ترويجي لأهمية استخدام الخدمات المالية." (B1)

الجدير بالذكر التنبيه إلى أن الأدبيات السابقة تعج بالتحديات التي تواجه المؤسسات المالية، إلا أن أهمية تلك التحديات ومسبباتها قد تتنوع وتتعدد حسب الظروف والزمان والمكان، بل حسب خلفية الباحثين أنفسهم. وإذا كانت العادات والتقاليد مثلاً حسب نتائج دراستنا الحالية هي أهم تحدٍ يواجه المؤسسات المالية الإسلامية في تمكين المرأة اقتصادياً، فإن محدودية الانتشار قد تكون الأهم وراء المشكلة نفسها على افتراض تطبيق هذه الدراسة في بدايات ظهور المؤسسات المالية اليمينية الإسلامية في التسعينيات.

تم ترتيب التحديات والصعوبات حسب الأهمية بالنسبة للمستجيبين، وذلك حتى يسهل على صناعات السياسات وضع الحلول واتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة حسب كل تحدٍ ومراعاة الأوضاع الذي تمر به اليمن. فلا نسعى مثلاً في بذل الجهد لعمل مقترحات عن كيفية إيجاد الحلول لتسهيل الإجراءات الحكومية للمرأة، في ظل غياب الدولة وانعدام الأمان. لهذا وجب مراعاة الزمان والمكان والظرف، لأنه ما كان مشكلة بالأمس، قد يكون حل اليوم. لذا وبناء على ما تم مناقشته، استخلصت الدراسة الاقتراحات التالية:

تفعيل دور الإلزامية في المجتمع وفرض العقوبات على من يخالفها، وذلك لمحاولة معالجة الموروث الثقافي التمييزي ضد المرأة وذلك من خلال إجراءات عدة منها إلزامية التعليم للمرأة من المرحلة الابتدائية حتى الجامعية، حيث يلاحظ أن نسب التحاق الإناث بالتعليم في اليمن تتناقص حسب المرحلة التعليمية (صندوق النقد العربي، 2020)، ومن هنا ستكون بداية ردم فجوة العادات والتقاليد، وبالتالي تحسين القدرة التوعوية والآليات لتثقيف المرأة مالياً، وذلك لان الثقافة المالية عالمياً، أصبحت أحد الإجراءات الاحترازية لترسيخ المفاهيم المالية لدى الأفراد لضمان تحقيق الشمول المالي (شنبي وبن لخضر، 2018) الذي يعتبر أحد الاستراتيجيات المهمة في تمكين المرأة اقتصادياً (Demirguc-Kunt et al., 2018; Islam, 2014; Isaac, 2014;)

فتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرص الاستثمارية للمرأة من خلال إشراكها في المجالات المهيمن عليها الرجال مثل مجالات الهندسة، التكنولوجيا، والصيانة الإلكترونية... إلخ. وخلق فرص جديدة للمرأة بالجانب الصناعي والإنتاجي،

حيث تشير آخر إحصائيات إلى أن مشاركة المرأة اليمنية في قوة العمل لقطاع الزراعة عام 2018 نسبة 47.12% مقارنة بقطاع الخدمات 22%، وقطاع الصناعة 10.71% (صندوق النقد العربي، 2020).
تفعيل دور التأمين الإسلامي في المجتمع وبالذات للنساء، وذلك من خلال إلزام سيدات ورائدات الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المدارة والمملوكة كلياً أو جزئياً من النساء في جميع القطاعات الزراعية أو الخدمية أو الصناعية بالتأمين على تلك المشاريع، وتقديم تسهيلات وحوافز مالية لهن للخوض في عملية التأمين وذلك من أجل تقادي مخاطر تعثر وأغلاق المشروع، وبناء الثقة في عملية الحصول على التمويل.
بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي الإسلامي ليس في اليمن فقط ولكن في جميع البلدان الإسلامية، تهدف إلى تحسين القدرة المالية الإسلامية والوعي والآليات لتتقيف المستهلك وحمايته، وتعزيز الثقافة المالية بين أفراد المجتمع المسلم بدءاً من طلبة المدارس عبر حملات توعوية تتم بالتعاون بين مزودي الخدمات المالية الإسلامية والجهات الحكومية، للوصول إلى السكان المسلمين المستبدين مالياً، واستقطاب غير المسلمين الذين استبعدوا أنفسهم من الأنظمة المالية التقليدية. بالإضافة إلى أهمية إصدار فتوى شاملة للمجتمع بأكمله تزيح اللبس والتخوف من التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية والجدل المستمر في مسألة الربا.
ضرورة تعزيز وتطوير البنية الأساس لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بما يساعد على الاهتمام بتوفير تلك الخدمات بتكلفة ملائمة لجميع فئات المجتمع، مما قد يوفر للمرأة الريفية وصول أفضل إلى الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بسبب محدودية الانتشار في القرى التي تشكل تحدياً في تمكين المرأة اقتصادياً.

6. الخاتمة

خلصت الدراسة إلى ثمان تحديات تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن، وتم ذلك من خلال تطبيق الطريقة النوعية لجمع البيانات، وإجراء مقابلات متعمقة مع المختصين الذين يتألفون من ثمانية عشر مشارك. وأظهرت النتائج أن تلك التحديات كانت من أسباب عرقلة دور المرأة اليمنية في رحلة ريادة الأعمال وبناء المشاريع، وزيادة الفقر في أوساط النساء وليس المادي فقط بل فقر التعليم والثقافة، والفرص والمصادر، وأدت إلى بعد المرأة اليمنية عن المنظومة الاقتصادية والاستثمارية. ومن بين تلك التحديات التي حددها المستجيبون العادات والتقاليد، والأمية المالية، والأوضاع السياسية غير المستقرة، ومحدودية الدخل للمرأة وغيرها؛ وعلى الرغم من تلك التحديات إلا أن المؤسسات المالية الإسلامية قد يكون لها دور مهم في تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً، وذلك لما تسهمه في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، ولدورها الأساس في بناء المجتمع الإسلامي في عصوره الزاهرة.

ترتب على هذه الدراسة مساهمة نظرية من خلال إضافة معرفية واقعية لأدبيات البحث في السياق اليمني. أما إسهامها في الجانب العملي فتعتبر مصدر أساس لصانعي السياسات لإيلاء مزيد من الاهتمام بتصميم سياسات تدعم المؤسسات المالية من جهة وحق المرأة في التعليم والعمل من جهة أخرى.

7. حدود البحث ومزيد من المجالات البحثية المستقبلية

تعتبر هذه الدراسة نوعية بحتة، وعلى هذا النحو، لها بعض القيود من حيث التعميم. بالإضافة إلى اقتصارها على المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف، التمويل، التأمين) في اليمن، ولم تتطرق إلى مؤسسات الزكاة والوقف. أسهمت هذه الدراسة ببيان التحديات والصعوبات من أهل الاختصاص المعاشين للواقع اليمني، ولهذا ستكون المعرفة المتراكمة دليلاً لمواصلة الحوار حول ديناميكات التمكين الاقتصادي للمرأة. إلا أنه مازال هناك مجالات

مهمة لمزيد من البحث، حيث بالإمكان ان تركز الأبحاث المستقبلية على وجهة نظر المرأة لتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تصاعد معاناتها ويتم مقارنته بنتائج هذه الدراسة، لتقديم منظور مختلف عن معوقات تمكين المرأة اقتصادياً في اليمن. بالإضافة الى عمل دراسة مقارنة بين تمكين المرأة في الاقتصادات المتطورة والنامية والأقل نمواً من حيث أوجه الشبه والاختلاف. وإجراء دراسة عن دور مؤسسات الزكاة والوقف في تمكين المرأة اقتصادياً والتحديات التي تواجهها في ذلك.

المراجع

- أحمد السيد محمد رمضان. (2019). التنمية المستدامة والشمول المالي: الرؤى والآثار والتداعيات. المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة. جامعة طنطا.
- الإسلامية للتأمين. (2021). عن الإسلامية للتأمين. <https://www.yiic.co/>
- أشرف محمد دوابه (2016). رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي. مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي. العدد 2. ص 105-125.
- الإمام محمد محمود. (2019). البنوك الإسلامية واستراتيجيات التسويق. موقع إسلام أولين. <https://bit.ly/3600r5W>
- أمل محمد علي الخاروف. (2013). تمكين المرأة الاقتصادي بين الكم والنوع. مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً في الأردن. الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. الأردن.
- البنك الدولي. (2014). وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى تحقيق الفرص. مجموعة البنك الدولي. واشنطن.
- البنك المركزي اليمني. (2019). بنوك إسلامية. <https://bit.ly/3qBa84b>
- جمعية البنوك اليمنية. (2020). أمين عام الاتحاد اليمني للتأمين: عمر التأمين في اليمن يتجاوز الـ 150 عاماً. موقع جمعية البنوك اليمنية. 2020/11/28. <https://bit.ly/2UzWuHi>
- الراي. (2014). التمويل الإسلامي يمنح قيمة مضافة للشمول المالي. <https://bit.ly/2Tc9cqz>
- سيد قطب. (1995). تفسير آيات الربا. دار الشروق. القاهرة.
- شبكة اليمن للتمويل الأصغر، (2019). تاريخ التمويل الأصغر في اليمن. <https://bit.ly/3zXucSJ>
- الشرق الأوسط. (2014). المصرفية الإسلامية تنتهز فرصة انتشار مفهوم الشمول المالي للتوسيع دولياً. <https://bit.ly/3h9ObVE>
- صندوق النقد العربي (2020). دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية. أبو ظبي.
- صندوق النقد العربي. (2018). دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية. أبو ظبي.
- صورية شنبه؛ السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية". مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة. المجلد 3. العدد 2. ص 104-129.
- طاهر حزام. (2009). رحلة البنوك الإسلامية في اليمن.. أسباب تميزها وإخفاقاتها. الاقتصادية. https://www.aleqt.com/2009/07/09/article_250322.html
- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي. (2012). العلة الاقتصادية لتحريم ربا النسئة والفضل. مجلة جامعة عبد الملك عبد العزيز. الاقتصاد الإسلامي. 2/25.
- فؤاد عبد الله العمر. (2003). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره. المصرف الإسلامي للتنمية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. البحث رقم 62. ط1. جدة.
- فوزية العمار؛ هانا باتشيت. (2019). اليمن: تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. <https://bit.ly/3wZTygV>

لينا محمد عبده الأغبري، أنور حسن عبد الله عثمان. 2021. الشمول المالي الإسلامي والتخفيف من تداعيات وباء كورونا من خلال أدوات الزكاة والوقف. المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي. المجلد 2. العدد 2. عدد خاص. ص 1-25.

مجموعة البنك الدولي. (2018). دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة. مايو 2018. محمد فاروق النبهان. (1984). أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في المجتمع. من البحوث المقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.

منصور علي البشير. 2007. البنوك الإسلامية في اليمن. تجربة رائدة. موقع آراء حول الخليج. <https://bit.ly/3djvmOD>

منيرة سلامي؛ إيمان ببة. (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. مجلة إدارة المؤسسات الجزائرية. العدد 3. الصفحات 73-49.

منيرة سلامي؛ إيمان ببة. (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. مجلة إدارة المؤسسات الجزائرية. العدد 3. الصفحات 73-49.

هبة عبد المنعم؛ سفيان قعلول. (2021). دراسة نحو بناء مؤتمر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية. صندوق النقد العربي. أبو ظبي.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2018). صناعة التمويل الأصغر في اليمن. الواقع. المخاطر. الأولويات. قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية. العدد 36.

References

- Ahmed, H. (2002). Financing microenterprises: An analytical study of Islamic microfinance institutions. *Islamic economic studies*, 9(2). 27–64.
- Ali, A. E., (2019). Empowering women through financial inclusion: Some evidence from Comoros. *International Journal of Asian Social Science*, 9(2), 256-270. <https://doi.org/10.18488/journal.1.2019.92.256.270>
- Alshebami, A. S., & Khandare, D. M. (2014). Microfinance in Yemen “Challenges and Opportunities. *International Journal in Management and Social Science*, 2(12), 400-413. <https://doi.org/10.5296/ijsw.v2i2.7937>
- Alshebami, A. S., & Khandare, D. M. (2015). The role of microfinance for empowerment of poor women in Yemen. *International Journal of Social Work*, 2(1), 36-44. <https://doi.org/10.5296/ijsw.v2i1.7752>
- Alshebami, A. S., & Rengarajan, V. (2017). Microfinance Institutions in Yemen “Hurdles and Remedies”. *International Journal of Social Work*, 4(1), 10. <https://doi.org/10.5296/ijsw.v4i1.10695>
- Braun, V. & Clarke, V. (2012) Thematic analysis. In H. Cooper, P. M. Camic, D. L. Long, A. T. Panter, D. Rindskopf, & K. J. Sher (Eds), *APA handbook of research methods in psychology*, Vol. 2: Research designs: Quantitative, qualitative, neuropsychological, and biological (pp. 57-71). Washington, DC: American Psychological Association. <https://doi.org/10.1191/1478088706qp063oa>
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative research in psychology*, 3(2), 77-101.
- CGAP, (2017). Humanitarian Crises: Financial Services Can Improve Resilience. <https://bit.ly/2Uasn48>
- Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Randall, D. (2013). Islamic finance and financial inclusion: measuring use of and demand for formal financial services among Muslim adults. Policy Research Working Paper 6642. <https://doi.org/10.1596/1813->

- [9450-6642](#)
Demircug-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution. The World Bank. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1259-0>
- Fareed, F., Gabriel, M., Lenain, P., & Reynaud, J. (2017). Financial inclusion and women entrepreneurship: Evidence from Mexico. <https://doi.org/10.1787/2fbd0f35-en>
- Guest, G., Bunce, A., & Johnson, L. (2006). How many interviews are enough? An experiment with data saturation and variability. *Field methods*, 18(1), 59-82. <https://doi.org/10.1177/1525822X05279903>
- Hassan, A. (2015). Financial inclusion of the poor: from microcredit to Islamic micro financial services. *Humanomics*. 31(3), 354–71. <https://doi.org/10.1108/H-07-2014-0051>
- Hassan, A., & Saleem, S. (2017). An Islamic microfinance business model in Bangladesh: Its Role in Alleviation of Poverty and Socio-Economic Well-Being of Women'. *Humanomics*, 33(1), 15–37. <https://doi.org/10.1108/H-08-2016-0066>
- Hassan, M. K., Rabbani, M. R., & Abdulla, Y. (2021). Socioeconomic Impact of COVID-19 in MENA region and the Role of Islamic Finance. *International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF)*, 4(1), 51-78. <https://doi.org/10.18196/ijief.v4i1.10466>
- Holloway, K., Niazi, Z., & Rouse, R. (2017). Women's economic empowerment through financial inclusion: A review of existing evidence and remaining knowledge gaps. New Haven, CT: Innovations for Poverty Action.
- I-FIKR,(2018). Islamic finance body IFSB to develop financial inclusion guidance. <https://bit.ly/3dm5JwK>
- Isaac, J.(2014). ‘Expanding Women’s Access to Financial Services’ February 26, 2014. The world bank. <https://bit.ly/3hf8r9H>
- Islam, M. S. (2014). Microcredit, financial inclusion and women empowerment Nexus in Bangladesh. *Stud*, 3(2). 6–15.
- Jouti, A. T. (2018). Islamic finance: financial inclusion or migration?. *ISRA International Journal of Islamic Finance*, 277–88. <https://doi.org/10.1108/IJIF-07-2018-0074>
- Kabeer, N. (2012). Women's economic empowerment and inclusive growth: labour markets and enterprise development. *International Development Research Centre*, 44(10), 1-70.
- Malterud, K., Siersma, V. D., & Guassora, A. D. (2015). Sample size in qualitative interview studies: guided by information power. *Qualitative health research*, 26(13), 1753-1760. <https://doi.org/10.1177/1049732315617444>
- Mero-Jaffe, I. (2011). Is that what I said? ‘Interview transcript approval by participants: an aspect of ethics in qualitative research. *International journal of qualitative methods*, 10(3), 231-247. <https://doi.org/10.1177/160940691101000304>
- Miles, M. B., & Huberman, A. M. (1994). *Qualitative data analysis: An expanded sourcebook*. Edition 3. Sage.
- Muhammad, S., Bhatti, M. N., & Awan, M. W. (2019). Money, Politics and Gender Equality: An Analysis of Assets of Women Legislators in Pakistan (2002-13). *Global Regional Review*, 4(1), 292-302. [https://doi.org/10.31703/grr.2019\(IV-D\).31](https://doi.org/10.31703/grr.2019(IV-D).31)
- Nascimento, L. D. S., & Steinbruch, F. K. (2019). The interviews were transcribed, but how? Reflections on management research. *RAUSP Management Journal*, 54(4),

- 413-429. <https://doi.org/10.1108/RAUSP-05-2019-0092>
- Onwuegbuzie, A. J., & Collins, K. M. (2007). A typology of mixed methods sampling designs in social science research. *Qualitative Report*, 12(2), 281-316.
- Qu, S. Q., & Dumay, J. (2011). The qualitative research interview. *Qualitative research in accounting & management*. 8(3), 238-264. <https://doi.org/10.1108/11766091111162070>
- Sayed, M. N., & Shusha, A. (2019). Determinants of Financial Inclusion in Egypt. *Asian Economic and Financial Review*, 9(12), 1383-1404. <https://doi.org/10.18488/journal.aefr.2019.912.1383.1404>
- Subramanian, R. (2014). Financial Inclusion-Micro Finance a Sustainable Model. *International Journal of Research*, 1(6), 566-574.
- The Global Findex Database, (2017). Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1259-0. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.
- Ulfi, I. (2018). Empowering Women through Islamic Microfinance: Experience of BMT Beringharjo. *Jurnal Ekonomi dan Bisnis Islam*, 3(1), 89-101. <https://doi.org/10.15548/jebi.v3i1.147>
- UNHLP, (2016). Leave no one behind: a call to action for gender equality and women's economic empowerment. Report of the UN- secretary-general's high-level panel on women's economic empowerment. <https://www.unscn.org/uploads/web/news/UNSG-HLP-WEE-2nd-Report-.pdf>.
- United Nations, (2014). Impact of Access to Financial Services, Including by Highlighting Remittances on Development: Economic Empowerment of Women and Youth'. In United Nations Conference on Trade and Development, United Nations, Geneva.
- United Nations. (1995), Beijing declaration, Beijing.
- United Nations. (2018), Strategies for advancing women's economic empowerment in the context of the Sustainable Development Goals. Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. Committee on Social Development. Bangkok. ESCAP/CSD/2018/1.